وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات
AL IRAQIA UNIVERSITY
الجامعة العراقية

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة دورية فصلية محكمة

تصدر عن كلية التربية للبنات

FONT USED : THAMANT ENNAR KUFNA LIGHT2

٣٤/ج١
العدد الرابع والثلاثون
١٥ ايلول
١٤٤٨هـ ٢٠٢٦ م

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلَة عِلمِيّة مُحكَمَة

فصلية دورية

تَصدُرُ عَنْ كُلِيّة التَربِيّة لِلبَنَات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الرابع والثلاثـــــون (٣٤) الجزء الأول
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦١٩١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(34) ، الرابع والثلاثين ، بتأريخ 15/9/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/9/15

قائمة المحتويات – العدد (٣٤) : ايلول/2026- البحوث المحكمة

(ج ١)

ت	اسم البحث	المؤلف	الصفحة
١.	الخطاب النقدي العربي بين التأصيل والتجريب قراءة في النظرية النقدية المعاصرة وتقبلها عربيا	أ. د. أنسام محمد راشد	١-٢١
٢.	النسق والسياق رؤية في الخارطة الصوتية لقصيدة ألا في سبيل المجد لأبي العلاء المعري	أ.د . يوسف طارق السامرائي د. ميثاق عاشور حسين	٢٢-٤٣
٣.	An Investigation of the Perceptions of Iraqi Instructors Teaching English as a Foreign Language Regarding the Use of Humour in College Level classrooms	ا .م .د هدى فالح حسن الخفاجي م.م. ضمياء فالح حسن الخفاجي	٤٤-٦٨
٤.	انكسارات الأنا للمعتمد بن عباد	أ. م. د. أفراح علي عثمان	٦٩-٨٣
٥.	أثر القناعات الإيجابية في قصة إبراهيم عليه السلام	أ.م. د. أحمد رشيد مجبل العيساوي	٨٤-٩٤
٦.	لا النافية للجنس – معموليها بين التنكير والتعريف	أ.م. د. شيماء عبد الزهرة نعمان	٩٥-١١٦
٧.	مَشْرُوعِيَّةُ عِلْمِ الكَلَامِ فِي ضَوءِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ القُرْآنِ الحَكيم – دِرَاسَةٌ عَقَدِيَّةٌ مَوضُوعِيَّةٌ.	أ.م.د سمير هاشم خضير العبيدي	١١٧-١٣٩
٨.	التوثيق الأثري لمصر القديمة في كتابات أميليا آن بلاندفورد إدواردز	أ.م.د. بشرى عناد محمد أ.م.د. احمد ناظم عباس	١٤٠-١٦٠
٩.	بحيرة ŝ-ĥpt في النصوص الجنائزية "دراسة في الوظيفة الرمزية ودورها في رحلة المتوفى إلى العالم الآخر"	أ.م.د. بشرى عناد محمد	١٦١-١٩٣
١٠.	بلاغةُ الحركة وأثرُها في توجيه الدلالة – دراسة صوتية دلالية نقدية لأوجه القراءات في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	أ.م.د. حامد فرحان جاسم أ.د. محمد توفيق عبد المحسن	١٩٤-٢١١
١١.	ميكروفيزياء السلطة في رسائل عصر ما قبل الإسلام	أ.م.د. ربى عبد الرضا عبد الرزاق البنا	٢١٢-٢٣١
١٢.	مفهوم الحياة وأثرها في التشريع الجنائي الإسلامي	أ.م.د. شيماء ياسين طه الرفاعي	٢٣٢-٢٦٧

١٣.	الحركة النسوية في البحرين : تحديات والفرص	أ.م.د. صبا حسين موله	٢٦٨-٢٨٨
١٤.	أثر الشرط في العقد في تحديد نوعه وبعض أحكامه – دراسة فقهية تحليلية–	أ.م.د. محسن عباس حيال	٢٨٩-٣١٥
١٥.	حكم تجاوز مقاطع الفيديو التي تحتوي على تلاوة القرآن الكريم أو الأذان دراسة فقهية تأصيلية	م. د . أحمد إبراهيم حسن علي	٣١٦-٣٤٢
١٦.	ال منعة وأثرهم العلمي في الموصل واربل خلال العصر العباسي	م. د : مروه غازي محمد	٣٤٣-٣٧٠
١٧.	دلالة الاقتضاء بين القصد الشرعي والضرورة العقلية دراسة أصولية مقارنة	م. د. دعاء سامي رشيد	٣٧١-٤٠٧
١٨.	الأسطرة في رواية فرانكشتاين في بغداد	م. د. مروة شاكر منصور	٤٠٨-٤٢٢
١٩.	النقد الواقعي في الرواية العراقية رواية (ساعة بغداد) أنموذجا	م.د أفراح جاسم محمد	٤٢٣-٤٣٩
٢٠.	أسس الحضارة الإسلامية وتحدياتها الفكرية المعاصرة	م.د حيدر لؤي جبار حيدر	٤٤٠-٤٦٧
٢١.	The Bestowment of Wisdom In the Selected Poems of Ernest Hemingway	م.د اياد عبد الامير حسن	٤٦٨-٤٧٩
٢٢.	أثر الاستعمال اللغوي في تشكيل التمثلات الإدراكية (مقاربة معرفية لثنائية الشائع والمتحول أنموذجًا)	م.د تحرير قاسم سعدون	٤٨٠-٤٩٦
٢٣.	الجوانب الاجتماعية للطفيليين في كتاب التطفيل للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ /١٠٧١م)	م.د ندى محمد عزيز	٤٩٧-٥١٢
٢٤.	الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد الرازي وأقواله في الجرح والتعديل دراسة نقدية في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم	م.د. أثير عماد نوري	٥١٣-٥٤٦
٢٥.	((المَعْنَى بَينَ اللِّسانيَّاتِ العَربيَّة والفَلسفةِ الإسلاميَّة))	م.د. أنسام قتيبة يحيى	٥٤٧-٥٦٤
٢٦.	الوظيفة التساؤلية في الأنماط البيانية لقصيدة (أُنشودة المطر للسياب) – مُقاربة في ضوء نظرية المُساءَلة والبلاغة لميشال مايير –	م.د. أنمار ابراهيم أحمد	٥٦٥-٥٨٦
٢٧.	الحسين عقيدة وفداء (شعراء عباسيون يخلدون رياحين أهل بيت النبوة عليهم السلام)	م.د. بتول احمد سليم	٥٨٧-٦٠٣
٢٨.	الدور الأمريكي في العلاقات الخليجية – اليابانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين	م.د. ذو الفقار جميل جاسم	٦٠٤-٦٢٨
٢٩.	الزَّمَنُ عِنْدَ الأُصُولِّيِينّ – دراسة أصولية تطبيقية	م.د. ريّا مظفر خليل	٦٢٩-٦٧٨

٣٠.	المقاصد القرآنية الكبرى وأثرها في فهم الإسلام (سورة الفاتحة إنموذجًا)	م.د. سرى اسماعيل داود عبد	٦٧٩-٦٩٧
٣١.	Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Iraq / College of Education for Girls	م.د. شاكر حامد رشيد	٦٩٨-٧٢٢

ss

الحركة النسوية في البحرين : تحديات والفرص

The Feminist Movement in Bahrain: Challenges and Opportunities

الكلمات المفتاحية : الحركة النسوية، المرأة البحرينية، التمكين، المساواة بين الجنسين، المشاركة السياسية، التنمية المستدامة، صنع القرار.

Keywords : Feminist movement, Bahraini women, empowerment, gender equality, political participation, sustainable development, decision-making

أ.م.د. صبا حسين مولة

Asst. Prof. Dr. Saba Hussein Mawlah

رئيس قسم السياسات والتشريعات

Head of the Policies and Legislation Department

EMAIL: saba.h@wsc.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد| مركز دراسات المرأة

University of Baghdad | Women's Studies Center

الملخص

تُمثل الحركة النسوية في البحرين أحد المكونات الأساسية للتطور الاجتماعي والسياسي في المملكة، امتداداً من أوائل القرن العشرين وحتى يومنا هذا. وترتبط نشأة هذه الحركة ارتباطاً وثيقاً بالسياق التاريخي الأوسع للإصلاحات التعليمية والاجتماعية التي شهدتها منطقة الخليج. فقد كانت المرأة البحرينية من أوائل النساء في الخليج العربي اللائي أُتيحت لهن فرصة الحصول على التعليم النظامي وفرص العمل، مما أسهم في تشكيل وعي جمعي جديد حيال مكانة المرأة وأدوارها في المجتمع. ومع تطور الدولة البحرينية الحديثة، اتخذ النضال النسوي أشكالاً متعددة تراوحت بين المبادرات الفردية والجماعية، والانخراط في العمل المدني، وصولاً إلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية داخل مؤسسات الدولة وعبر الأطر الدستورية والقانونية.

تهدف الدراسة إلى إثراء الأدبيات المتعلقة بالدراسات النسوية في منطقة الخليج، فضلاً عن تقديم تحليل علمي عميق يدعم صانعي السياسات والباحثين، وتخدم المهتمين بقضايا تمكين المرأة والعدالة الاجتماعية. ويبقى مستقبل الحركة النسوية في البحرين مرهوناً بقدرتها على مواجهة التحديات الهيكلية والثقافية، واستثمار الفرص المتاحة لتحقيق التوازن بين التطلعات النسوية والواقع الاجتماعي. ومن شأن ذلك أن يسهم لا في تمكين المرأة البحرينية فحسب، بل وفي دفع عجلة التنمية الشاملة التي تتطلب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع من نساء ورجال على حد سواء.

Abstract

The Feminist Movement in Bahrain: Challenges and Opportunities

The feminist movement in Bahrain represents one of the fundamental components of the Kingdom’s social and political development, spanning from the early twentieth century to the present day. The emergence of this movement is closely linked to the broader historical context of educational and social reforms that took place in the Gulf region. Bahraini women were among the first in the Arabian Gulf to gain access to formal education and employment opportunities, contributing to the formation of a new collective awareness regarding the status and roles of women in society. With the development of the modern Bahraini state, feminist activism has taken on various forms—ranging from individual and collective initiatives, and engagement in civil society work, to active participation in political life within state institutions and through constitutional and legal frameworks.

The study aims to enrich the literature on women’s studies in the Gulf region

It offers an in-depth scientific analysis to support policymakers and researchers .

It also serves those interested in women’s empowerment and social equality. The future of the feminist movement in Bahrain remains

contingent upon its ability to confront structural and cultural challenges and to harness available opportunities in order to achieve a balance between feminist aspirations and social realities. This, in turn, would contribute not only to the empowerment of Bahraini women but also to advancing comprehensive development—one that requires the integrated efforts of all members of society, both men and women alike.

المقدمة

تُعد الحركة النسوية في البحرين إحدى الظواهر الاجتماعية والسياسية المهمة التي ارتبطت بمسار التحولات التنموية والتحديثية التي شهدتها المملكة منذ بدايات القرن العشرين. فقد تزامن بروز الوعي النسوي مع انتشار التعليم النظامي وتنامي الانفتاح الثقافي والاجتماعي، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل مكانة المرأة داخل المجتمع البحريني، وانتقالها تدريجيًا من الأدوار التقليدية المحدودة إلى فضاءات أوسع من المشاركة في مجالات التعليم والعمل والنشاط الأهلي والحياة العامة.

وقد تميزت التجربة البحرينية بخصوصية نسبية على مستوى منطقة الخليج العربي، إذ كانت البحرين من أوائل الدول الخليجية التي أتاحت فرص التعليم النظامي للمرأة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تطور الوعي النسوي ونشوء نخبة نسائية أسهمت في قيادة العمل الاجتماعي والخيري والثقافي. ومع تطور مؤسسات الدولة الحديثة، اتخذ الحراك النسوي أبعادًا أكثر تنظيمًا من خلال تأسيس الجمعيات النسائية، وتوسيع مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، وصولًا إلى انخراطها في الحياة السياسية ضمن الأطر الدستورية والقانونية للدولة.

وفي سياق التطورات السياسية التي شهدتها البحرين خلال العقود الأخيرة، ولا سيما منذ مطلع الألفية الثالثة، برزت توجهات رسمية داعمة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية الوطنية. وقد تجسد ذلك في تأسيس المجلس الأعلى للمرأة عام ٢٠٠١، وإقرار عدد من التشريعات والسياسات الهادفة إلى تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، فضلًا عن توسيع مشاركة المرأة في الانتخابات والمجالس المنتخبة ومختلف مؤسسات الدولة. كما أسهم انفتاح البحرين على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وانضمامها إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة في تعزيز البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة للحراك النسوي.

وعلى الرغم من هذه المنجزات، فإن مسيرة الحركة النسوية البحرينية ما تزال تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر في مستوى مشاركة المرأة

وفاعليتها في المجال العام. فالتطور التشريعي والمؤسسي لم يواكبه دائمًا تحول مماثل في بعض الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة بين التمكين القانوني والتمكين الفعلي. كما أن التحولات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل الحديثة أفرزت تحديات جديدة تتعلق بالتمكين الاقتصادي، والتمثيل السياسي، وتحقيق التوازن بين المسؤوليات الأسرية والمهنية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول إحدى القضايا المحورية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والسياسية في البحرين، والمتمثلة في واقع الحركة النسوية وتطورها التاريخي، وما تواجهه من تحديات وما تمتلكه من فرص مستقبلية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تحليل العلاقة بين السياسات الحكومية والتحولات المجتمعية من جهة، ومستوى تمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية من جهة أخرى. وتأتي أهمية البحث أيضًا من محدودية الدراسات العربية التي تناولت التجربة النسوية البحرينية بصورة تحليلية شاملة تجمع بين الأبعاد التاريخية والاجتماعية والسياسية والقانونية.

إشكالية البحث

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

ما أبرز التحديات التي تواجه الحركة النسوية في البحرين، وما الفرص المتاحة أمامها لتعزيز دور المرأة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

- كيف تطورت الحركة النسوية في البحرين تاريخيًا؟
- ما أهم التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المرأة البحرينية؟
- ما أثر السياسات الحكومية والتشريعات الوطنية في دعم تمكين المرأة؟
- كيف أسهمت الاتفاقيات الدولية في تعزيز حقوق المرأة البحرينية؟
- ما الفرص المستقبلية المتاحة لتطوير دور المرأة في المجتمع البحريني؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة التطور التاريخي للحركة النسوية في البحرين وتحليل أبرز مراحلها.
٢. تشخيص التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المرأة البحرينية.

٣. تحليل الفرص المتاحة لتعزيز تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في مختلف المجالات.
٤. تقييم أثر السياسات الحكومية والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في دعم الحراك النسوي.
٥. تقديم رؤى وتوصيات عملية تسهم في تطوير واقع المرأة البحرينية وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية المستدامة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالحركة النسوية في البحرين، حيث تم توظيفه في وصف واقع الحركة النسوية وتحليل تطورها التاريخي، فضلًا عن تفسير التحديات والفرص التي تواجهها في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما استعان البحث بـ المنهج التاريخي لتتبع المراحل الزمنية لنشأة الحركة النسوية البحرينية وتطورها، وتحليل أبرز المحطات المفصلية التي أسهمت في تشكيل مسارها، بما في ذلك تأسيس الجمعيات النسائية، وتطور التشريعات الداعمة للمرأة، وإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة.

ومن خلال الجمع بين هذين المنهجين، يسعى البحث إلى تقديم قراءة علمية تحليلية متكاملة للحركة النسوية في البحرين، والكشف عن طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية والاجتماعية وبين واقع تمكين المرأة، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسات المرأة في دول الخليج العربي، ويوفر أساسًا معرفيًا يمكن الإفادة منه في صياغة السياسات والبرامج الداعمة للمرأة.

أولاً: الحركة النسوية في البحرين: النشأة والتحول المؤسسي

لا يمكن فهم نشأة الحركة النسوية في البحرين بمعزل عن التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع البحريني خلال النصف الأول من القرن العشرين، إذ ارتبط بروز الوعي النسوي ارتباطًا وثيقًا بمسارات التحديث التي مست مجالات التعليم والإعلام والعمل الأهلي. فقد شكّل التعليم نقطة الانطلاق الأساسية في إعادة تشكيل موقع المرأة داخل المجتمع، حيث أسهم في نقلها تدريجيًا من دائرة الأدوار التقليدية الضيقة إلى فضاءات المشاركة الاجتماعية الأكثر اتساعًا. ومن هذا المنطلق، يُعد افتتاح أول مدرسة حكومية للبنات عام ١٩٢٨ حدثًا مفصليًا في تاريخ المرأة البحرينية، ليس بوصفه إجراءً تعليميًا فحسب، بل باعتباره خطوة باتجاه إعادة بناء الوعي الاجتماعي بدور المرأة

وقدراتها. وتكتسب هذه الخطوة أهمية إضافية إذا ما قورنت ببقية دول الخليج العربي التي تأخر فيها تعليم البنات النظامي لعقود لاحقة، الأمر الذي منح البحرين أفضلية نسبية في تكوين نخبة نسائية متعلمة قادرة على الانخراط في المجال العام [١].

وفي السياق ذاته، لعبت وسائل الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الخطاب النسوي الناشئ، إذ وفرت الصحافة والإذاعة والتلفزيون منصات جديدة لتداول الأفكار المتعلقة بمكانة المرأة وحقوقها. ولم يقتصر دور الإعلام على نقل المعلومات، بل تعداه إلى إحداث تحول تدريجي في البنية الفكرية للمجتمع من خلال مناقشة قضايا تعليم المرأة وعملها ومشاركتها الاجتماعية. وبذلك أصبح الإعلام أداة للتغيير الثقافي أسهمت في زعزعة بعض التصورات التقليدية التي حصرت أدوار المرأة في المجال الأسري فقط، وفتحت المجال أمام إعادة تعريف علاقتها بالمجتمع والدولة [٢].

ومن العوامل المؤثرة كذلك الدور الذي اضطلعت به الكفاءات العربية الوافدة العاملة في قطاع التعليم، ولا سيما المعلمات والمربيات القادمات من البلدان العربية التي شهدت تجارب أكثر تقدمًا في مجال تعليم المرأة والعمل النسوي. فقد نقلت هذه النخب خبراتها الفكرية والتنظيمية إلى المجتمع البحريني، وأسهمت في تعزيز الوعي بأهمية العمل الجماعي المنظم، الأمر الذي انعكس في تأسيس جمعيات ذات طابع اجتماعي وخيري شكلت النواة الأولى للمشاركة النسوية في الشأن العام. ومن ثم فإن هذه الجمعيات لم تكن مجرد مؤسسات خيرية، بل مثلت إطارًا أوليًا لتدريب المرأة على العمل المؤسسي واكتساب الخبرات التنظيمية والقيادية [٣].

كما تأثرت الحركة النسوية البحرينية بالمدارس الفكرية الإصلاحية التي برزت في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث وجدت أفكار رائدات النهضة النسوية العربية، مثل هدى شعراوي ومي زيادة، صدى واضحًا في الأوساط الثقافية البحرينية. وقد ساهمت الصحافة والنتاجات الفكرية العربية في نقل هذه الأفكار، مما أوجد حالة من التفاعل الثقافي بين التجربة البحرينية والتجارب النسوية العربية الأخرى [٤]. ويمكن النظر إلى هذا التأثير بوصفه جزءًا من عملية تبادل فكري أوسع أسهمت في ترسيخ مفاهيم جديدة تتعلق بحقوق المرأة وأدوارها الاجتماعية والثقافية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في نشأة الحركة النسوية في البحرين

لا يمكن تفسير نشأة الحركة النسوية في البحرين بوصفها حدثًا منفصلًا عن السياق التاريخي والاجتماعي الذي شهدته المملكة خلال النصف الأول من القرن العشرين، بل جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من التحولات البنيوية التي مست مجالات التعليم والثقافة والإعلام والعمل الأهلي، فضلًا عن التأثر بالبيئة الفكرية العربية. ومن ثم، فإن الحركة

النسوية البحرينية لم تكن نتاج عامل واحد، وإنما جاءت حصيلة تراكمات اجتماعية وثقافية وسياسية أسهمت تدريجيًا في إعادة تشكيل مكانة المرأة داخل المجتمع.

ويُعد التعليم الركيزة الأساسية التي انطلقت منها عملية التحول في واقع المرأة البحرينية، إذ أسهم في بناء وعي جديد بدورها الاجتماعي، وفتح أمامها آفاقًا أوسع للمشاركة في الحياة العامة. وقد مثّل افتتاح أول مدرسة حكومية للبنات عام ١٩٢٨ نقطة تحول مفصلية في تاريخ البحرين؛ إذ لم يكن مجرد توسع في الخدمات التعليمية، بل كان إعلانًا عن بداية مرحلة جديدة في مسار التحديث الاجتماعي، انتقلت خلالها المرأة من دائرة الأمية والاعتماد على التعليم التقليدي إلى فضاء التعليم النظامي الذي أتاح لها اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في مختلف مجالات الحياة. كما أن ريادة البحرين في تعليم البنات مقارنةً بمعظم دول الخليج العربي أسهمت في تكوين نخبة نسائية متعلمة أصبحت لاحقًا النواة الفكرية للحركة النسوية[٥].

وبالتوازي مع ذلك، أدى الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الوعي النسوي، حيث وفرت الصحافة والإذاعة، ثم التلفزيون لاحقًا، منابر لنشر الأفكار الإصلاحية المتعلقة بتعليم المرأة وعملها ومشاركتها في الشأن العام. ولم يقتصر تأثير الإعلام على نقل المعلومات، بل أسهم في إعادة تشكيل الرأي العام من خلال إثارة النقاش حول قضايا المرأة، وتحدي بعض التصورات التقليدية التي حصرت دورها في المجال الأسري. وبذلك أصبح الإعلام أحد أهم أدوات التغيير الثقافي التي مهدت لظهور خطاب نسوي أكثر انفتاحًا وارتباطًا بمفاهيم المواطنة والتنمية[٦].

كما كان للكفاءات العربية الوافدة، ولا سيما المعلمات والمربيات القادمات من مصر وبلاد الشام والعراق، دور بارز في نقل الخبرات التربوية والفكرية إلى المجتمع البحريني. فقد حملت هذه النخب معها تجارب متقدمة في تعليم المرأة والعمل الأهلي، وأسهمت في ترسيخ ثقافة العمل الجماعي والتنظيم المؤسسي، وهو ما انعكس لاحقًا في تأسيس الجمعيات النسائية الأولى. ويمكن النظر إلى هذا التأثير بوصفه أحد مظاهر التفاعل الحضاري بين البحرين ومحيطها العربي، حيث شكّل التعليم قناة رئيسة لانتقال الأفكار الإصلاحية [٧].

ومن جهة أخرى، تأثرت الحركة النسوية البحرينية بالمدارس الفكرية الإصلاحية التي ازدهرت في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن العشرين، إذ وجدت أفكار رائدات النهضة النسوية العربية، مثل هدى شعراوي وميي زيادة، صدى في الأوساط الثقافية البحرينية. وقد أسهمت الصحافة العربية والكتب والمجلات والبعثات التعليمية في نقل هذه الأفكار، الأمر الذي ساعد على ترسيخ مفاهيم جديدة تتعلق بحق المرأة في

التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة. ولم يكن هذا التأثر تقليدًا للتجارب العربية الأخرى، بل جاء في إطار عملية تفاعل فكري أعادت توظيف تلك الأفكار بما يتلاءم مع الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع البحريني [٨].

وتكشف القراءة التحليلية لهذه العوامل أن نشأة الحركة النسوية في البحرين كانت جزءًا من مشروع التحديث الوطني الذي شهدته المملكة، ولم تكن حركة احتجاجية معزولة عن المجتمع أو مستوردة من الخارج كما ذهب بعض الاتجاهات المحافظة في ذلك الوقت. فقد تداخلت عوامل التعليم والإعلام والانفتاح الثقافي والخبرات العربية مع المتغيرات الداخلية لتنتج نخبة نسائية قادرة على الانتقال من العمل الخيري والاجتماعي إلى العمل المؤسسي، ثم إلى المطالبة بالمشاركة السياسية والاقتصادية والحقوقية. ومن هنا، فإن فهم هذه العوامل يُعد مدخلًا ضروريًا لتفسير المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة النسوية البحرينية، ومراحل تطويرها التي يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل رئيسة، لكل منها خصائصها وأثرها في بناء الحركة النسوية البحرينية.

أولاً: مرحلة البدايات التأسيسية (١٩٥٣-١٩٥٤)

تُعد خمسينيات القرن العشرين نقطة الانطلاق الفعلية للحركة النسوية المنظمة في البحرين، إذ ساهمت النساء البحرينيات اللاتي أتيحت لهن فرص الدراسة أو العمل في مصر والكويت وبلاد الشام في نقل خبراتهن الفكرية والتنظيمية إلى الداخل البحريني. وقد أسهم هذا الاحتكاك بالمجتمعات العربية الأكثر انفتاحًا في تكوين وعي جديد تجاه قضايا المرأة، انعكس في الدعوة إلى إنشاء مؤسسات نسوية تتجاوز الأدوار التقليدية نحو العمل المجتمعي المنظم.

وفي هذا السياق تأسس نادي البحرين للسيدات عام ١٩٥٣ برئاسة الليدي بلجريف، زوجة المستشار البريطاني، وبمشاركة نخبة من سيدات المجتمع البحريني، من بينهن عائشة يتيم وسلوى العمران. وقد استهدف النادي تنظيم الأعمال الخيرية، ومساعدة الأسر المحتاجة، وتعليم النساء مهارات مهنية كالخياطة والتطريز والتدبير المنزلي، وهو ما جعله أول إطار نسوي منظم في تاريخ البحرين [٩].

إلا أن النادي واجه معارضة مجتمعية واسعة، تمثلت في حملات صحفية وخطب دينية وبيانات صدرت عن جماعات دينية دعت إلى مقاطعته وعدّته خروجًا على الأعراف والتقاليد. ويمكن تفسير هذه المعارضة من خلال عاملين رئيسين؛ أولهما أن المجتمع البحريني آنذاك كان ينظر إلى الأندية بوصفها فضاءات ذكورية، الأمر الذي جعل إنشاء نادٍ خاص بالنساء يمثل خروجًا عن المألوف. أما العامل الثاني فيرتبط بقيادة النادي من

قبل الليدي بلجريف، التي كانت تُعد رمزًا للنفوذ البريطاني، مما أدى إلى ربط النشاط النسوي بالمشروع الاستعماري في نظر بعض القوى الوطنية والدينية (١٠).

ويكشف تحليل هذه المرحلة أن المعارضة لم تكن موجهة ضد العمل النسوي بحد ذاته، وإنما كانت تعبيرًا عن حالة التوتر التي صاحبت بدايات التحديث الاجتماعي، حيث اصطدمت الأفكار الجديدة بالبنية الثقافية التقليدية وبالظروف السياسية المرتبطة بالوجود البريطاني في البحرين.

ثالثا: مرحلة الارتباط بالحركة الوطنية (١٩٥٤-١٩٦٥)

أدت الظروف السياسية التي شهدتها البحرين في منتصف الخمسينيات إلى إعادة توجيه النشاط النسوي نحو العمل الوطني، إذ دفعت الصعوبات التي واجهها نادي البحرين للسيدات الناشطات البحرينيات إلى البحث عن صيغ تنظيمية أكثر قبولًا داخل المجتمع.

وفي هذا الإطار تأسست هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٤، التي يعدها العديد من الباحثين أول تنظيم سياسي وطني في منطقة الخليج العربي. وقد مثّل انخراط المرأة في أنشطة الهيئة نقطة تحول في مسار الحركة النسوية، حيث شاركت النساء في الفعاليات الوطنية والمظاهرات المناهضة للاستعمار البريطاني، مما منح الحركة النسوية بعدًا سياسيًا ارتبط بقضايا الاستقلال والإصلاح الوطني (١١).

كما شهدت هذه المرحلة تأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين عام ١٩٥٥، التي ركزت في بداياتها على محو الأمية، وتعليم النساء، والعمل الخيري، قبل أن تتوسع أنشطتها تدريجيًا نحو قضايا المرأة. وأعقب ذلك إنشاء جمعية رعاية الطفل والأمومة عام ١٩٦٠، التي اهتمت بخدمات الطفولة والأمومة والرعاية الاجتماعية، وأسهمت في توسيع مشاركة المرأة في العمل التطوعي (١٢).

وتشير هذه المرحلة إلى أن الحركة النسوية البحرينية اكتسبت شرعية مجتمعية من خلال ارتباطها بالمشروع الوطني، وهو ما أسهم في ترسيخ وجودها داخل المجتمع.

ثالثاً: مرحلة النضج الفكري والتحول الحقوقي (١٩٦٥-١٩٨٠)

مثلت انتفاضة عام ١٩٦٥ منعطفًا مهمًا في تاريخ الحركة النسوية البحرينية، إذ خرجت المرأة من إطار النشاط الاجتماعي إلى المشاركة المباشرة في الحراك السياسي. وأسهمت المدرسات العائدات من الجامعات العربية، ولا سيما في بغداد والقاهرة وبيروت ودمشق، في نشر الوعي السياسي بين الطالبات وتعزيز ثقافة المشاركة والعمل الوطني.

وخلال هذه المرحلة تأسست جمعية أوال النسائية عام ١٩٧٠، التي تبنت خطابًا حقوقيًا أكثر وضوحًا، مبتعدةً عن الطابع الخيري التقليدي، ومركزةً على المطالبة بحقوق المرأة

والمساواة. كما أُنشئت جمعية الرفاع الثقافية الخيرية التي جمعت في بداياتها بين العمل الخيري والمطالب الحقوقية، قبل أن تتجه لاحقًا نحو النشاط الاجتماعي نتيجة المتغيرات السياسية التي شهدتها البلاد. وفي عام ١٩٧٤ تأسست جمعية النساء الدولية التي اهتمت بتعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي بين النساء(١٣).

وتعكس هذه المرحلة انتقال الحركة النسوية من العمل الخيري إلى العمل الحقوقي، وهو انتقال يعبر عن نضج الوعي النسوي وتأثره بالتيارات الفكرية العربية وحركات التحرر التي سادت المنطقة آنذاك.

رابعاً: مرحلة النضج المؤسسي (الثمانينيات-٢٠٠٠)

شهدت الثمانينيات تطورًا نوعيًا في خطاب الجمعيات النسائية، إذ انضمت إليها كوادر نسائية شابة درست في الجامعات العربية وشاركت في الحركات الطلابية، مما أدى إلى تحول تدريجي في أولويات العمل النسوي من التركيز على الرعاية الاجتماعية إلى المطالبة بالإصلاحات القانونية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالمرأة. وأسهم هذا التحول في تكوين خبرة مؤسسية تراكمية مهدت لظهور مرحلة جديدة من العمل النسوي القائم على الحوار مع مؤسسات الدولة، وربط قضايا المرأة بأهداف التنمية الوطنية (١٤).

خامساً: مرحلة التمكين المؤسسي (٢٠٠١-الوقت الحاضر)

يمثل إنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام ٢٠٠١ نقطة تحول تاريخية في مسار الحركة النسوية البحرينية، إذ انتقلت قضايا المرأة من إطار المبادرات الأهلية إلى إطار السياسات العامة للدولة. وقد اضطلع المجلس بدور محوري في اقتراح التشريعات، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وإعداد الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتمكين المرأة، فضلاً عن تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في مؤسسات الدولة(١٥).

وتعزز هذا المسار مع صدور دستور عام ٢٠٠٢، وإطلاق الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، إلى جانب برامج صندوق العمل «تمكين» الهادفة إلى تطوير المهارات المهنية والاقتصادية للمرأة. كما تشير المؤشرات الرسمية إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص، وزيادة حضورها في السلك الدبلوماسي والسلطة القضائية والسلطة التشريعية، بما يعكس تطورًا تدريجيًا في مؤشرات التمكين (١٦).

ويكشف تحليل هذه المرحلة أن الدولة البحرينية انتقلت من مرحلة الاعتراف بحقوق المرأة إلى مرحلة إدماجها في السياسات التنموية، الأمر الذي جعل تمكين المرأة جزءًا من مشروع التنمية الوطنية وليس مجرد مطلب اجتماعي.

يتضح من العرض السابق أن الحركة النسوية البحرينية مرت بخمس مراحل متتابعة، انتقلت خلالها من المبادرات الخيرية المحدودة إلى مرحلة التمكين المؤسسي الشامل. ويعكس هذا التطور تفاعل الحركة النسوية مع التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البحرين، حيث ارتبط نموها بمسار بناء الدولة الحديثة والإصلاحات الدستورية والتنموية. ومع ذلك، فإن استمرار بعض التحديات الثقافية والاجتماعية يؤكد أن نجاح التشريعات والمؤسسات يظل مرهونًا بمدى قدرتها على إحداث تحول في الوعي المجتمعي، بما يضمن الانتقال من المساواة القانونية إلى المساواة الفعلية، ويعزز دور المرأة بوصفها شريكًا أساسيًا في التنمية وصنع القرار.

جدول (١)

المراحل التاريخية لتطور الحراك النسوي في البحرين وخصائص كل مرحلة[١٧]

المرحلة	لفترة الزمنية	ابرز الاحداث والمؤسسات	الخصائص الرئيسية	التحليل
مرحلة التمهيد والوعي النسوي	١٩٢٨–١٩٥٢	افتتاح أول مدرسة حكومية للبنات (١٩٢٨)، انتشار التعليم، دور الصحافة والإذاعة، انتقال الأفكار النسوية العربية، مساهمة المعلمات العربيات	تشكل الوعي النسوي الأولي وظهور نخبة نسائية متعلمة	مثّلت هذه المرحلة الأساس الفكري للحركة النسوية، إذ أسهم التعليم والإعلام والانفتاح الثقافي في إعادة تشكيل صورة المرأة وانتقالها من المجال الخاص إلى المجال العام.
رحلة البدايات التأسيسية	١٩٥٣–١٩٥٤	تأسيس نادي البحرين للسيدات (١٩٥٣)	، بداية العمل النسوي المنظم، المعارضة المجتمعية للنادي بداية التنظيم المؤسسي للعمل النسوي	كشفت هذه المرحلة عن الصراع بين متطلبات التحديث والمحافظة الاجتماعية، كما أظهرت أن العمل النسوي بدأ من بوابة العمل الاجتماعي والخيري.
	١٩٥٤–١٩٦٥	تأسيس هيئة الاتحاد	الانتقال من العمل	ارتبطت قضايا المرأة بالنضال

مرحلة الارتباط بالحركة الوطنية		الوطني، جمعية نهضة فتاة البحرين (١٩٥٥)، جمعية رعاية الطفل والأمومة (١٩٦٠)، مشاركة النساء في النشاط الوطني	الخيري إلى المشاركة الوطنية	الوطني ضد الاستعمار، الأمر الذي منح الحركة النسوية شرعية اجتماعية ووطنية.
مرحلة النضج الفكري والحقوقي والمشاركة السياسية.	١٩٦٥-١٩٨٠	مشاركة النساء في انتفاضة ١٩٦٥، تأسيس جمعية أوال النسائية (١٩٧٠)، جمعية الرفاع الثقافية الخيرية، جمعية النساء الدولية (١٩٧٤)	تصاعد المطالب الحقوقية والسياسية	انتقلت الحركة النسوية من التركيز على الرعاية الاجتماعية إلى تبني خطاب حقوقي يطالب بالمساواة
مرحلة النضج المؤسسي	الثمانينيات-٢٠٠٠	تطوير برامج الجمعيات النسائية، انضمام كوادر أكاديمية جديدة، تنامي النشاط الحقوقي	تراكم الخبرة التنظيمية	شهدت هذه المرحلة تحول الجمعيات النسائية إلى مؤسسات أكثر احترافية، وربط قضايا المرأة بمفاهيم التنمية والإصلاح الاجتماعي.
مرحلة التمكين المؤسسي	٢٠٠١-الوقت الحاضر	إنشاء المجلس الأعلى للمرأة (٢٠٠١)، دستور ٢٠٠٢، الخطة الوطنية لنهوض المرأة، برامج صندوق "تمكين"، ارتفاع نسب مشاركة المرأة في سوق العمل وصنع القرار	الانتقال إلى التمكين التشريعي والمؤسسي	أصبحت قضايا المرأة جزءًا من السياسات العامة للدولة، وارتبط تمكينها بمشروعات التنمية المستدامة والإصلاح المؤسسي، مع استمرار بعض التحديات الثقافية والاجتماعية.

ثانياً: التحديات البنيوية والثقافية المؤثرة في الحراك النسوي البحريني

تكشف دراسة واقع الحراك النسوي في البحرين أن التحديات التي تواجه المرأة لا ترتبط بغياب الحقوق القانونية أو ضعف المبادرات الحكومية فحسب، وإنما تتصل بطبيعة العلاقة بين التحديث المؤسسي والتغير الثقافي داخل المجتمع. فخلال العقود الماضية شهدت البحرين تطورًا ملحوظًا في مجال التشريعات والسياسات الداعمة لتمكين المرأة، إلا أن هذا التطور لم ينعكس بصورة متوازنة على مستوى الممارسات الاجتماعية والثقافية. ويعكس هذا الأمر وجود فجوة بين التقدم القانوني من جهة، والتحولات المجتمعية من جهة أخرى، وهي فجوة غالبًا ما تواجهها المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية بين القيم التقليدية ومتطلبات الدولة الحديثة.

وفي هذا الإطار، يُعد الموروث الثقافي والاجتماعي أحد أهم المحددات المؤثرة في مسار الحراك النسوي. فالثقافة المجتمعية لا تقتصر على كونها منظومة من القيم والعادات، بل تمثل إطارًا مرجعيًا يحدد طبيعة الأدوار الاجتماعية المقبولة لكل من الرجل والمرأة. وعلى الرغم من التحولات التي شهدها المجتمع البحريني، فإن بعض التصورات التقليدية ما زالت تنظر إلى المجال السياسي والاقتصادي بوصفه مجالًا ذكوريًا، في حين يُنظر إلى المرأة باعتبارها المسؤولة الأولى عن الوظائف الأسرية والرعائية. وتؤدي هذه الرؤية إلى إعادة إنتاج التفاوت بين الجنسين بصورة غير مباشرة، حتى في ظل وجود قوانين تكفل المساواة في الفرص [١٨].

ومن الناحية السوسيولوجية، يمكن تفسير محدودية المشاركة النسوية من خلال مفهوم «التنشئة الاجتماعية »، حيث تتعرض المرأة منذ مراحل مبكرة من حياتها إلى أنماط من التنشئة تعزز قيم الطاعة والحذر والابتعاد عن المنافسة السياسية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، تنشأ لدى بعض النساء حالة من التردد في خوض مجالات القيادة أو العمل العام، ليس بسبب نقص الكفاءة، وإنما نتيجة تراكمات ثقافية ونفسية طويلة الأمد. وهذا ما يفسر استمرار الفجوة بين ارتفاع مستويات التعليم لدى المرأة البحرينية وبين محدودية تمثيلها في مواقع صنع القرار.

كما أن التحديات التي تواجه المرأة في المجال الاقتصادي تتجاوز مسألة الحصول على فرصة عمل إلى طبيعة الفرص المتاحة ونوعية المناصب التي يمكن الوصول إليها. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة النساء المتعلمات، فإن العديد منهن يتركزن في قطاعات مهنية محددة، بينما تبقى المناصب القيادية والإدارية العليا أقل انفتاحًا أمامهن. ويعكس ذلك استمرار ما يعرف في الأدبيات النسوية بـ«السقف الزجاجي»، وهو مجموعة من القيود غير المعلنة التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع القيادة رغم امتلاكها المؤهلات المطلوبة. ولا تقتصر آثار هذه الظاهرة على المرأة نفسها، بل تمتد إلى المجتمع ككل من

خلال هدر جزء مهم من رأس المال البشري وإضعاف فرص الاستفادة من الكفاءات النسائية في عملية التنمية.

أما على المستوى السياسي، فإن ضعف التمثيل النسوي لا يمكن تفسيره فقط من خلال عدد المرشحات أو الناخبات، بل يرتبط بطبيعة الثقافة السياسية السائدة ومدى تقبل المجتمع لفكرة القيادة النسائية. فالتجارب الانتخابية تشير إلى أن المرأة كثيرًا ما تواجه معايير تقييم أكثر صرامة من تلك التي يواجهها الرجل، حيث لا يتم التركيز على الكفاءة والبرنامج الانتخابي فحسب، بل تمتد عملية التقييم إلى أدوارها الأسرية والاجتماعية ومظهرها الشخصي. ويؤدي ذلك إلى خلق بيئة تنافسية غير متكافئة تقلل من فرص وصول النساء إلى المواقع السياسية العليا [١٩].

ومن زاوية أخرى، فإن محدودية الوعي القانوني لدى بعض النساء تمثل عائقًا إضافيًا أمام التمكين. فامتلاك الحقوق لا يعني بالضرورة القدرة على ممارستها، إذ إن ضعف المعرفة بالقوانين والإجراءات القانونية قد يحول دون الاستفادة الفعلية من الضمانات التي توفرها الدولة. ولذلك فإن التمكين الحقيقي لا يقتصر على إصدار التشريعات، بل يتطلب بناء وعي قانوني ومجتمعي يجعل المرأة قادرة على الدفاع عن حقوقها والمطالبة بها[٢٠].

وتشير نتائج التحليل إلى أن التحدي الرئيس أمام الحراك النسوي البحريني يتمثل في الانتقال من مرحلة «التمكين القانوني» إلى مرحلة «التمكين المجتمعي». فالتشريعات والمؤسسات الرسمية وفرت إطارًا داعمًا لمشاركة المرأة، إلا أن تحقيق المساواة الفعلية يظل مرتبطًا بمدى قدرة المجتمع على إعادة صياغة تصوراته التقليدية حول الأدوار التقليدية. ومن ثم فإن مستقبل الحراك النسوي في البحرين يتوقف إلى حد كبير على نجاح الجهود الرامية إلى إحداث تغيير ثقافي متدرج يرسخ قيم الشراكة والمواطنة المتساوية، ويجعل مشاركة المرأة في الحياة العامة معيارًا طبيعيًا من معايير التنمية الحديثة، لا استثناءً يحتاج إلى تبرير أو قبول اجتماعي خاص.

وتأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول إن التحديات التي تواجه المرأة البحرينية ليست انعكاسًا لضعف قدراتها أو محدودية إنجازاتها، بقدر ما هي نتاج لتفاعل معقد بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولذلك فإن معالجة هذه التحديات تتطلب تبني رؤية تنموية شاملة تنظر إلى تمكين المرأة باعتباره استثمارًا استراتيجيًا في التنمية البشرية المستدامة، وليس مجرد استجابة لمطالب حقوقية أو التزامات قانونية.

ثالثاً: الفرص المتاحة لتعزيز الحراك النسوي في البحرين

تمثل الفرص المتاحة أمام الحراك النسوي في البحرين انعكاسًا للتحولات السياسية والتشريعية والتنموية التي شهدتها الدولة خلال العقود الأخيرة، حيث تبنت الحكومة

البحرينية مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز مكانة المرأة وإدماجها بصورة أكبر في مسارات التنمية الوطنية. وتكتسب هذه الفرص أهميتها من كونها لا تقتصر على تحسين أوضاع المرأة بصورة فردية، وإنما تسهم في إعادة صياغة العلاقة بين المرأة والدولة والمجتمع ضمن إطار يقوم على مبدأ الشراكة في التنمية والمسؤولية المجتمعية.

ومن أبرز المؤشرات على هذا التوجه التطور الذي شهدته البيئة التشريعية البحرينية، إذ اتجهت الدولة نحو مراجعة عدد من القوانين والأنظمة بما ينسجم مع متطلبات العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. فإقرار لائحة الرواتب والمزايا الوظيفية للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية عام ٢٠١٣ يعكس تحولًا مهمًا من مرحلة الاعتراف النظري بمبدأ المساواة إلى مرحلة ترجمته ضمن السياسات العامة للدولة. وتبرز أهمية هذا الإجراء في كونه يستهدف أحد أهم أبعاد التمكين الاقتصادي، وهو العدالة في الفرص والعوائد المالية، الأمر الذي يسهم في تعزيز استقلالية المرأة الاقتصادية ويحد من أشكال التمييز الوظيفي [٢١].

كما تعكس القرارات المتعلقة بحماية المرأة العاملة، ولا سيما النساء الحوامل، تطورًا في فهم الدولة لمفهوم التمكين، إذ لم يعد مقتصرًا على توفير فرص العمل، بل أصبح يشمل توفير بيئة عمل آمنة تراعي الخصوصية البيولوجية والاجتماعية للمرأة. ويُعد هذا التحول مؤشرًا على انتقال السياسات العامة من مفهوم المساواة الشكلية إلى مفهوم المساواة الفعلية التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للفئات الاجتماعية [٢٢].

وفي السياق ذاته، تمثل التعديلات التي طرأت على وثيقة الزواج خطوة مهمة نحو تعزيز المكانة القانونية للمرأة داخل الأسرة. فالسماح بإدراج شروط تتعلق بالتعليم والعمل والسكن والمشاركة الاقتصادية بين الزوجين يعكس تحولًا تدريجيًا نحو ترسيخ مبدأ التفاوض والتوافق داخل العلاقة الأسرية، ويمنح المرأة مساحة أكبر في تقرير مصيرها الشخصي والمهني. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تتجاوز الجانب القانوني لتؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة البحرينية، بما يعزز من مفهوم الشراكة الأسرية ويحد من بعض مظاهر التبعية التقليدية [٢٣].

وعلى المستوى السياسي، يُعد برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية من أبرز المبادرات التي استهدفت معالجة أحد التحديات الرئيسية المتمثلة في محدودية المشاركة السياسية للنساء. فمنذ انطلاقه بالتزامن مع أول تجربة انتخابية حديثة عام ٢٠٠٢، سعى البرنامج إلى بناء القدرات القيادية والسياسية للمرأة من خلال التدريب والتأهيل والتوعية والدعم الإعلامي. ولا تكمن أهمية البرنامج في زيادة عدد المرشحات فحسب، بل في

إحداث تحول تدريجي في الثقافة السياسية السائدة من خلال تعزيز حضور المرأة في المجال العام وترسيخ فكرة مشاركتها بوصفها حقًا وممارسة ديمقراطية طبيعية وليست استثناءً اجتماعيًا(٢٤).

ومن منظور تنموي، تشكل برامج الدعم الاقتصادي وريادة الأعمال إحدى أهم الفرص المتاحة أمام المرأة البحرينية. فالمؤسسات التمويلية، مثل بنك البحرين للتنمية وبنك الإبداع، لم تقتصر أدوارها على توفير التمويل، بل أسهمت في تشجيع النساء على الانتقال من موقع الباحثة عن فرصة عمل إلى موقع صانعة الفرص ومولدة الوظائف. ويعكس هذا التحول توجهًا حديثًا في سياسات التمكين يقوم على تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بوصفه مدخلًا أساسيًا لتعزيز حضورها الاجتماعي والسياسي (٢٥).

كما تبرز المبادرات الوطنية الحديثة، مثل مراكز دعم ريادة الأعمال النسائية وبرامج التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، باعتبارها فرصًا استراتيجية تتوافق مع طبيعة الاقتصاد المعرفي الذي تتجه إليه البحرين. فهذه القطاعات الجديدة توفر للمرأة مجالات عمل أقل ارتباطًا بالقيود التقليدية المرتبطة بالمكان أو الوقت، مما يتيح لها فرصًا أكبر للموازنة بين مسؤولياتها الأسرية وطموحاتها المهنية. ومن ثم فإن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة نوعية لتجاوز العديد من المعوقات التقليدية التي واجهت مشاركة المرأة في سوق العمل(٢٦).

ومن ناحية أخرى، يُعد الانفتاح على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من أهم الفرص التي يمكن أن تسهم في تطوير واقع المرأة البحرينية. فقد وفر انضمام البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، إطارًا قانونيًا ومعياريًا يعزز من فرص تطوير التشريعات الوطنية وفق المعايير الدولية المعاصرة. وتكتسب هذه الاتفاقيات أهمية خاصة لأنها توفر مرجعية قانونية وأخلاقية يمكن الاستناد إليها في مراجعة السياسات الوطنية وتطويرها بصورة مستمرة (٢٧).

غير أن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقيات لا تكمن في مجرد الانضمام إليها، وإنما في قدرتها على إحداث تأثير فعلي في الواقع الاجتماعي والقانوني. فالتجارب الدولية تشير إلى أن نجاح الاتفاقيات الدولية يرتبط بمدى مواءمة التشريعات الوطنية مع مضامينها، ومدى استعداد المجتمع لتقبل القيم التي تقوم عليها. ومن هنا، فإن الاتفاقيات الدولية تمثل فرصة لإعادة صياغة السياسات المتعلقة بالمرأة ضمن رؤية أكثر شمولًا ترتبط بأهداف التنمية المستدامة ومبادئ الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية.

ويكشف تحليل هذه الفرص أن البحرين انتقلت تدريجيًا من مرحلة التركيز على الحماية الاجتماعية للمرأة إلى مرحلة أكثر تقدمًا تقوم على التمكين الشامل سياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا. إلا أن الاستفادة الكاملة من هذه الفرص تبقى مرتبطة بقدرة المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني على تحويل النصوص القانونية والبرامج الحكومية إلى ممارسات واقعية ملموسة. فكلما نجحت الدولة في ردم الفجوة بين التشريع والتطبيق، وبين التمكين القانوني والتمكين المجتمعي، ازدادت قدرة المرأة البحرينية على الإسهام الفاعل في عملية التنمية الوطنية.

وعليه، يمكن القول إن الفرص المتاحة أمام الحراك النسوي في البحرين لا تقتصر على ما توفره التشريعات والاتفاقيات الدولية من ضمانات قانونية، بل تمتد إلى التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي تشهدها الدولة. وتمثل هذه التحولات فرصة تاريخية لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة، وترسيخ دورها بوصفها شريكًا استراتيجيًا في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع أكثر توازنًا وعدالةً وشمولًا.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن مسار الحركة النسوية في البحرين يعكس جانبًا مهمًا من التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المملكة منذ بدايات القرن العشرين، حيث ارتبط تطور أوضاع المرأة بعمليات التحديث التي مست قطاعات التعليم والتشريع والعمل والمشاركة السياسية. وقد أظهرت الدراسة أن المرأة البحرينية استطاعت، بفضل تراكم الجهود الإصلاحية الرسمية والمجتمعية، تحقيق مكاسب نوعية أسهمت في تعزيز حضورها داخل المجال العام، سواء من خلال ارتفاع مستويات التعليم، أو توسع مشاركتها في سوق العمل، أو انخراطها المتزايد في المؤسسات السياسية والمدنية.

وكشفت الدراسة أن تطور الحركة النسوية البحرينية لم يكن نتاج عامل منفرد، وإنما جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تمثلت في انتشار التعليم، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني، وظهور الجمعيات النسائية، فضلاً عن التأثر بالخطابات النسوية العربية والدولية. كما لعبت السياسات الحكومية والمبادرات المؤسسية، وفي مقدمتها جهود المجلس الأعلى للمرأة، دورًا محوريًا في تحويل قضايا المرأة من مطالب اجتماعية محدودة إلى جزء من السياسات التنموية للدولة.

إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أيضًا وجود فجوة بين التمكين القانوني والتمكين المجتمعي؛ فعلى الرغم من التطور الملحوظ في البيئة التشريعية والمؤسسية، ما تزال بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية تحد من قدرة المرأة على الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة. ويشير ذلك إلى أن التحدي الرئيس الذي يواجه الحراك النسوي البحريني لا

يتمثل في غياب التشريعات أو ضعف المبادرات الرسمية بقدر ما يتمثل في استمرار تأثير بعض الأنماط الثقافية التقليدية التي تعيد إنتاج الأدوار التقليدية بصورة تحد من وصول المرأة إلى مواقع التأثير وصنع القرار.

كما بيّنت الدراسة أن محدودية التمثيل النسوي في بعض مواقع القيادة السياسية والاقتصادية لا تعكس ضعفًا في كفاءة المرأة البحرينية أو مؤهلاتها العلمية، بل ترتبط بجملة من العوامل البنيوية المتداخلة، من بينها استمرار الصور النمطية حول أدوار المرأة، وضعف شبكات الدعم السياسي والاقتصادي، والتحديات المرتبطة بتحقيق التوازن بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل العام. ويؤكد ذلك أن قضية تمكين المرأة ليست قضية تخص النساء وحدهن، وإنما تمثل قضية تنموية ترتبط بكفاءة استثمار الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، أوضحت الدراسة أن البحرين تمتلك فرصًا واعدة لتعزيز مسار التمكين النسوي، في ضوء استمرار برامج الإصلاح والتحديث، والتوسع في الاقتصاد الرقمي، وازدياد الاهتمام الدولي بقضايا المساواة بين الجنسين، فضلاً عن التزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة. وتمثل هذه المعطيات مرتكزات مهمة يمكن البناء عليها للانتقال من مرحلة التمكين الشكلي إلى مرحلة التمكين الفعلي الذي ينعكس بصورة ملموسة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن مستقبل الحركة النسوية في البحرين يرتبط بمدى نجاح الجهود الوطنية في تحقيق التكامل بين الإصلاح التشريعي والتحول الثقافي. فالتنمية الحقيقية لا تتحقق من خلال منح الحقوق القانونية فقط، بل من خلال خلق بيئة اجتماعية وثقافية تتيح للمرأة ممارسة تلك الحقوق بصورة كاملة وفاعلة. ومن ثم فإن تعزيز مكانة المرأة البحرينية يشكل استثمارًا استراتيجيًا في رأس المال البشري الوطني، وركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي وبناء الدولة الحديثة.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز الحراك النسوي وتطوير سياسات تمكين المرأة في البحرين:

- مراجعة وتطوير المنظومة التشريعية بما يضمن تعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، ومواصلة مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، مع التركيز على ضمان فعالية التنفيذ وآليات الرقابة القانونية.

– الانتقال من التمكين القانوني إلى التمكين المجتمعي من خلال تبني استراتيجيات وطنية تستهدف تغيير الصور النمطية المرتبطة بالأدوار التقليدية، وترسيخ ثقافة الشراكة بين المرأة والرجل بوصفها أساسًا للتنمية المستدامة.

– تعزيز الوعي القانوني والحقوقي للنساء عبر برامج تدريبية وتوعوية مستمرة، بما يمكنهن من معرفة حقوقهن وآليات المطالبة بها والاستفادة من الضمانات القانونية المتاحة.

– توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة من خلال إنشاء برامج وطنية متخصصة لإعداد القيادات النسوية الشابة، وتوفير منصات للتدريب العملي على العمل البرلماني والبلدي والإداري، بما يعزز حضور المرأة في مواقع صنع القرار.

– دعم التمكين الاقتصادي المستدام عبر توسيع فرص التمويل الميسر للمشروعات النسوية، وتوفير حاضنات أعمال متخصصة، وتشجيع مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الحديثة، ولا سيما الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

– تعزيز السياسات الداعمة للأسرة العاملة من خلال تطوير خدمات رعاية الأطفال، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وتبني سياسات عمل مرنة تساعد المرأة على التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومتطلبات حياتها المهنية.

– رفع كفاءة المؤسسات النسوية ومنظمات المجتمع المدني وتطوير أدوارها البحثية والاستشارية، بما يمكنها من المساهمة في رسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذها وتقييم آثارها على واقع المرأة.

– تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث وصناع القرار لإنتاج دراسات ميدانية دورية حول أوضاع المرأة البحرينية، بما يوفر قواعد بيانات ومؤشرات دقيقة تساعد في صياغة سياسات قائمة على الأدلة العلمية.

– الاستفادة من التجارب الخليجية والعربية والدولية الناجحة في مجال تمكين المرأة، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع البحريني، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التطوير والحفاظ على الهوية الوطنية.

– إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط التنموية الوطنية بحيث تصبح قضايا المرأة جزءًا أصيلًا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وليس مجرد برامج مستقلة أو إجراءات مرحلية.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة أن تمكين المرأة البحرينية لم يعد قضية فئوية أو مطلبًا حقوقيًا فحسب، بل أصبح ضرورة تنموية واستراتيجية وطنية ترتبط بمستقبل التنمية

الشـاملة، وبقـدرة المجتمـع البحرينـي علـى توظيـف جميـع مـوارده البشـرية لتحقيـق التقـدم والاستقرار والازدهار.

الهوامش :

(١) علي عبد حمادي ، الحركة النسوية في البحرين حتى عام ١٩٧٥،" واسط للعلوم الانسانية ،مجلة ،مجلد ٢٠، عدد١ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٧٢٩.

(٢) عطا السيد الشعراوي ، سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون ، ابوظبي ،٢٠١١، ص ١٣٥ .

(٣) النهار، صحيفة ، بيروت ١٤ كانون الاول ٢٠٠٩ .

(٤) خالد البسام ، تلك الايام ، بيروت ٢٠٠٥، ص٨١-٨٢ .

(٥) منى عباس فضل ، التربية السياسية للبحرينيات الاثر والرؤيا ، بيروت ،٢٠٠٨،ص ١٨.عطا السيد الشعراوي، المصدر السابق ، ص١٣٦ .

(٦) منصور محمد سلمان ،دور المرأة البحرينية في رفد الثقافة ، بيروت ،٢٠٠٩، ص١٥-١٧ .جمعية نهضة فتاة البحرين، دراسة اوضاع المرأة في البحرين ، المنامة ،١٩٨٣،ص٤٠

(٧) خالد علي عبد الخالق ،المشاركة ولتمثيل النسائي في المجالس التشريعية الخليجية ، اراء حول ، العدد٤٣، نيسان ٢٠٠٨ ،الخليج ، مجلة ص٨٨-٩٠ .

(٨) سماء سليمان ، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية ، الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل، مجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد٢٦، ٢٠٠١, ص ١٢٣.

(٩) عباس ياسر الزيدي، دراسة عن المرأة في الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٧٩،ص٨٨.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٩٠.

(١١) منى عباس فضل ، المصدر اسابق ،ص ١٩.

(١٢) عباس ياسر الزيدي، دراسة عن المرأة في الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٧٩،ص٨٨ .

(١٣) المصدر نفسة ، ص ٨٨.

(١٤) منيرة احمد فخرو، موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع في البحرين والكويت والامارات،" عالم الفكر" مجلة ، الكويت ، مجلد ٢٧،٣ يناير /مارس١٩٩٩، ص١٤٤.

(١٥) مشوط شعبان عامر الهاجري ، تطور الحقوق الدستورية للمرأة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢، ص٣٥٢.

(١٦) المصدر نفسة.

(١٧) الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على المصادر المشار اليها في الصفحات السابقة .

(١٨) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، " مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل :نظرة تحليلية "، " اراء حول الخليج" مجلة ، العدد٤٥،حزيران ٢٠٠٨،ص٦٤

(١٩) زينب علي رحومة، الحقوق السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة مقارنة بين النظم(الكويت، قطر، البحرين)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة مرقب، ليبيا، ٢٠٠٩.

(٢٠) سماء سليمان ، المصدر السابق, ص ١٢٣

[٢١] وزارة الخارجية . مملكة البحرين — نظرة عامة: حقوق وتمكين المرأة. صفحة رسمية تذكر مبادرات حكومية (محفظة تمويل المشاريع، شراكات مع البنوك، برامج تدريبية) https://www.mofa.gov.bh/ar/overview-women-rights?utm_source=chatgpt.com

[٢٢] موزة عيسى الدوي ،تطور المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية تحليل بنائي تاريخي ،" حوليات اداب عين الشمس"مجلد ٤٢، ديسمبر ٢٠١٤ ، ص١٥٧.

[٢٣] المصدر نفسه.

[٢٤]مكين تستمر بدعم محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري – "ريادات"، https://www.tamkeen.bh/

[٢٥] موزة عيسى الدوي ،تطور المشاركة الاجتماعية للمرأة البحرينية تحليل بنائي تاريخي ،" حوليات اداب عين الشمس" مجلد ٤٢، ديسمبر ٢٠١٤ ، ص١٥٧.

[٢٦] مكين تستمر بدعم محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري – "ريادات"، https://www.tamkeen.bh

[٢٧] جميلة عبد القادر الرفاعي ، خنساء غازي التوبة، اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – سيداو) حقيقتها آثارها وموقف الشريعة منها.،مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية ، الكويت ،٢٠١٢، ص٤٤.

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

Issue No.34
15 September
A.H 1448
A.D 2026

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362